وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية

عنوان البحث

السياسة العامة العراقية في مكافحة الارهاب بعد عام 2005

بحث مقدم من قبل الطالب

بيار عدي خلات

الى

مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة الموصل كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بإشراف: المدرس المساعد

سعد شهاب احمد شيخ الشيخ

1445هـ

2024م

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شكر وتقدير

قبل ان نمضي نتقدم بالشكر والامتنان والتقدير والمحبة

الى الذين حملوا اقدس رسالة في الحياة...

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

الى جميع اساتذتنا الأفاضل...

وجل الشكر والاثناء الى رئيس واعضاء اللجنة الافاضل الذين سيناقشون بحثي المتواضع، جزاهم الله خيراً.

سائلاً مولانا القدير ان يوفق الجميع خيراً... انهُ نعم المولى ونعمة النصير.

المحتويات

المواضيع	الصفحة
المقدمة	2 – 1
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسة العامة والارهاب	3
المطلب الأول: مفهوم السياسة العامة	8 - 3
المطلب الثاني: مفهوم الارهاب	10 - 8
المبحث الثاني: معوقات وسبل نجاح السياسة العامة لمكافحة ألارهاب في العراق	11
المطلب الأول: معوقات السياسة العامة لمكافحة ألارهاب في العراق	16 - 11
المطلب الثاني: سبل نجاح السياسة العامة لمكافحة ألارهاب في العراق	22 - 16
الخاتمة	23
قائمة المصادر	24

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

أن موضوع السياسة العامة لا يتناول موضوعا واحدا وإنما العديد من المواضيع سواء أكانت سياسية أو اجتماعية او اقتصاديه لذا فمن الملائم معرفة السياسات العامة للدولة أو الإقليم ، اذ عند اعداد أي سياسة عامة في بلد ما لابد من وضعها بما يلائم مع ظرفها الساري فيه، وبما ان العراق ما بعد التغيير عام 2003 وانتشار لما عرف بالإرهاب صار جزاماً على الحكومات التي تتشكل في كل دورة انتخابية تجري ان تضع في حسبانها وسياستها العامة برنامجاً في المنهاج الحكومي لمكافحة الارهاب وعدم عودتهِ مره اخرى للظهور كما حدث في ظهور (داعش) عام 2014، وايضاً لابد من تحقيق طموحات المواطنين لتوفير التنمية الشمولية وادامتها، فمصطلح السياسة العامة ببساطة هو أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ان موضوع السياسة العامة في العراق يعد من المواضيع المهمة، ويتزامن مع التطورات والتغيرات الحاصلة لمحيط العراق الدولي والإقليمي، وتقديم توضيح مفهوم السياسة العامة، وتوظيف المفهوم بطريقة صحيحة لبناء الدولة وابراز دورها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل ناجح في مكافحة الارهاب اينما وجد وبعادهِ عن حياة المواطنين.

إشكالية البحث:

بالرغم من التغيير الجذري الذي شهده النظام السياسي في العراق عام 2003، الا ان السياسات العامة التي يرسمها لازالت دون المستوى المطلوب، الامر الذي يتطلب البحث في السبل الكفيلة بتعزيز تلك السياسات وتأشير المعوقات التي توجهها من اجل القضاء على الارهاب، وهذه الاشكالية من الممكن صياغتها وفق الاتي:

1-ما هي السبل اللازمة لصنع سياسات عامة فاعلة في العراق؟

2-ماهي المعوقات التي تقف بوجه صنع سياسات عامة فاعلة؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فرضية البحث:

يفترض الباحث ان السياسات العامة هي ابنة البيئة المحيطة وبالتالي فأن عملية تفعيلها من اجل مكافحة الارهاب تتطلب تحقيق الاستقرار سواء في النظام السياسي او في البيئة المحيطة الداخلية والخارجية على اعتبار ان السبل والمعوقات تنبع من تلك البيئة.

منهج البحث:

بالنظر الى طبيعة الدراسة سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، الذي تم اعتماده في تحليل لواقع ووصف السياسة العامة في العراق، وايضاً المنهج التحليل النظمي لمعالجة سبل الارهاب في العراق.

هيكلية البحث:

انتظمت الدراسة في مبحثين رئيسين فضلاً عن مقدمة وخاتمة والتي ذكر فيها اهم الاستنتاجات تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، في حين تناول المبحث الثاني معوقات مكافحة الإرهاب في العراق.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة العامة والارهاب

قبل التطرق لتأثير السياسة العامة على مكافحة الارهاب لابد من توضيح ماهية السياسة العامة والارهاب من أجل فهم العلاقة التي تربط بينهما؛ لكي نستطيع التطرق لموضوع البحث الاساسي دور السياسة العامة وتأثيرها في العراق بعد عام 2003، وهذا ما سنحاول التطرق لهُ وتوضيحهِ في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول

مفهوم السياسة العامة

تعريف السياسة العامة لغة و اصطلاحا

لغة السياسة العامة : فإننا نشير إلى السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم وتوجيه استخدام اللغة في مجتمع معين أو في مجال محدد. في سياق مكافحة الإرهاب، يمكن أن تتضمن السياسة العامة للغة تحديد المصطلحات المستخدمة لوصف الظاهرة الإرهابية، وضمان أن اللغة المستخدمة تكون دقيقة وموضوعية لتفادي الإساءة أو التضليل. كما قد تتضمن السياسة العامة للغة أيضًا توجيهات للتواصل الفعّال مع الجمهور بشأن قضايا الإرهاب وسبل التعامل معها بشكل فعال ومسؤول.

اصطلاحاً: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمنظمات الدولية للحد من ظاهرة الإرهاب ومنع وقوعه.

تهدف هذه السياسات إلى حماية المدنيين من مخاطر الإرهاب، وتعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع، كما تهدف السياسة العامة للاصطلاح إلى تعزيز التفاهم والتواصل الفعّال بين الجهات المعنية وتحقيق توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

ان السياسة العامة التي تقررها وتنفذها الحكومة تتميز بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة في المجتمع، وان من اهدافها تنظيم حياة الفراد وحل مشاكلهم وإجابة مطالبهم، وان لهم مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الافراد في المجتمع [1].

عرف كمال المنوفي السياسة العامة بأنها مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم والصحة وغيرها وكأن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة او ميدان معين [2].

1-خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة،(الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1989)، ص35.

2-علي الدين هلال ، تحليل السياسة العامة: قضايا نظرية ومنهجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،)١٩٨٨، ص13.

ويعرفها جيمس اندرسون بانها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصل الى هدف لتحقيق غرض مقصود[1].

لذلك فالسياسة العامة نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في اطار نظام فكري بيئي سياسي محدد تشترك فيها عناصر رسمية وغير رسمية ويحددها النظام السياسي واهم هذه العناصر: دستور الحكم في الدولة او فلسفة الحكم، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الأحزاب السياسية،

1- جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمه: عامر الكبيسي،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999)، ص15.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جماعات الضغط والمصالح الصحافة والرأي العام، والامكانات والموارد المتاحة الطبيعة منها والبشرية اخذة في نظر الاعتبار طبيعة الظروف السائدة في هذا البلد[1].

ويمكن ان نخلص لمفهوم ادق للسياسة العامة على انها، "الأداء العام والفعل السياسي في البيئة وكل ما يتعلق باستعمال سلطة الدولة لتلبية حاجات ومطالب المجتمع في جميع مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والدفاعي" [2].

مما سبق ذكرهُ يتضح ان هنالك مجموعة خصائص للسياسة العامة يمكن ان نذكر منها الاتي [3]:

1- انها قرار تتخذه الحكومة بمعنى انها تختار من بين اساليب بديله اسلوبا معينا لتحقيق الهداف المنشودة.

2- ان السياسة العامة عملية ديناميكية حركية مستمرة دائمة التطور والتغير والقرار يتميز بالثبات اي الدوام وعدم التغير نسبياً مادامت السياسة العامة لم تتغير.

3- ان تطبيق السياسة العامة عام شامل وبنفس الأسلوب على كل افراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة.

4- ان السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافة المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، ومع من ينطبق عليهم القرار، او على الأقل انها تعبر عن وجهات نظر هم جمعياً.

1-خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، مصدر سبق ذكره، ص ص 35 – 36.

2-يزن خلوق محمد، "النظام السياسي واليات صنع السياسة العامة في الاردن"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 23، (تكريت، كلية العلوم السياسية، 2021)، ص 262.

3-خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، مصدر سبق ذكره، ص46.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دوافع الاهتمام بالسياسة العامة:

هناك العديد من الأسباب دفعت إلى الاهتمام بدراسة السياسة العامة ومن بينها أسباب تتعلق بمدى نجاح السياسة العامة في تحقيق الأهداف إلى جانب ذلك فإن دراسة السياسة العامة هي أُسلوب علمي منظم للكشف فيما إذا كان فهمنا للمشاكل فهماً سليماً أم لا ، فضلاً عن ذلك فإن هناك أسباب مرجعها تتعلق بالموازنة العامة للدولة وتُكلفه تنفيذ السياسة العامة وزد على ذلك فهناك أسباب تتعلق بالمواطن ودوره في مجتمع ديمقراطي وأيضاً هناك أسباب متعلقة بامتهان وظائف ذات صلة برسم وتحليل وتقييم السياسة العامة التي بدورها دعت إلى زيادة الاهتمام بالسياسة العامة .ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت على زيادة الإهتمام بالسياسة العامة تقف بمقدمتها الأسباب الآتية : [1].

1- زيادة عدد الدول وتعدد قنوات صُنع القرار السياسي في الدولة الواحدة

2- ثورة الاتصالات الكبرى والثورة التقنية وثورة المعلومات وآثارها على السياسة العامة .

3- أهمية السياسة العامة والاهتمام بها لدى الدول المتقدمة والدول التي تُريد التقدم .

4- تحول النظم السياسية من نظم توتاليتارية فردية إلى نظم شعبية ديمقراطية في العديد من دول العالم .

5- تأثير المتغيرات الدولية الجديدة وتيارات الفكر السياسي الجديدة على آليات رسم وصنع السياسة في العديد من دول العالم .

1- إستبرق فاضل ،**مقومات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، بغداد، 2007)، ص 20-25.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دوافع الاهتمام بالسياسة العامة:

هناك العديد من الأسباب دفعت إلى الاهتمام بدراسة السياسة العامة ومن بينها أسباب تتعلق بمدى نجاح السياسة العامة في تحقيق الأهداف إلى جانب ذلك فإن دراسة السياسة العامة هي أُسلوب علمي منظم للكشف فيما إذا كان فهمنا للمشاكل فهماً سليماً أم لا ، فضلاً عن ذلك فإن هناك أسباب مرجعها تتعلق بالموازنة العامة للدولة وتُكلفه تنفيذ السياسة العامة وزد على ذلك فهناك أسباب تتعلق بالمواطن ودوره في مجتمع ديمقراطي وأيضاً هناك أسباب متعلقة بامتهان وظائف ذات صلة برسم وتحليل وتقييم السياسة العامة التي بدورها دعت إلى زيادة الاهتمام بالسياسة العامة .ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت على زيادة الإهتمام بالسياسة العامة تقف بمقدمتها الأسباب الآتية : [1].

1- زيادة عدد الدول وتعدد قنوات صُنع القرار السياسي في الدولة الواحدة

2- ثورة الاتصالات الكبرى والثورة التقنية وثورة المعلومات وآثارها على السياسة العامة .

3- أهمية السياسة العامة والاهتمام بها لدى الدول المتقدمة والدول التي تُريد التقدم .

4- تحول النظم السياسية من نظم توتاليتارية فردية إلى نظم شعبية ديمقراطية في العديد من دول العالم .

5- تأثير المتغيرات الدولية الجديدة وتيارات الفكر السياسي الجديدة على آليات رسم وصنع السياسة في العديد من دول العالم .

1- إستبرق فاضل ،مقومات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، بغداد، 2007)، ص 20-25.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتأسيساً على ماتم ذكره يُمكن القول أن هناك شبه إجماع متفق عليه يتعلق بالدوافع التي آلت إلى إهتمام المختصين بدراسة السياسة العامة وندرج هنا أهم تلك الدوافع الاتي:

أولا: الدوافع العلمية:

إن دراسة السياسة العامة تُمكننا من اكتساب معرفة أكبر حول مصدرها وعملياتها وجذورها والمراحل التي مرت بها وبالتالي مدى أهميتها للمجتمع وهذه المعلومات بدورها تزيد من فهمنا للنظام السياسي والمجتمع بعامة فهي تُعتبر مُتغيراً مستقلاً أو تابعاً للتحليلات العلمية في حقل السياسة[1].

وبالإمكان القول أن الجامعات أخذت تهتم وتدرس السياسة العامة من أجل التعريف بأصولها ومبادئها وعملياتها وتأثير نتائجها في المجتمع ، إذ إن المنطق العلمي في التعامل مع القضايا والأحداث والمشكلات يُعد منطلقاً أساسياً في إقامة توازن صحيح للربط بين المتغيرات المؤثرة والمتأثرة ومن هذا المنطلق تكون إحدى الغايات التي تسعى إلى تحقيقها السياسة العامة تتمثل بتأصيل المنهجية العلمية لهذا العلم[2].

ثانيا: الدوافع المهنية:

يُعد تجميع المعلومات والمعرفة العلمية التي تتعلق بالسياسة العامة وحده غير ذي نفع مالم توضع وتُحدد الكيفية التي يتم بمقتضاها استخدام وتطبيق هذه المعرفة أو المعلومات التي قد تم جمعها مسبقاً عند وجود الحاجة لحل ومعالجة المشاكل العامة التي يُعاني منها المجتمع المعاصر والتي تتطلب وضع سياسة عامة لحلها أي تحويل الأساليب النظرية إلى ممارسة جادة تخدم الجانب العملي[3].

1-جيمس آندرسون ، صنع السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره، ص 25 .

2 - المصدر نفسه .

3-إستبرق فاضل ،مقومات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص 23.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثا: الدوافع السياسية:

أن دراسة السياسة العامة يُمكن أن تجري ضمن سياقات منطقية وواقعية تؤدي إلى تشجيع الحكومات لكي تتبنى السياسات المناسبة لتحقيق الأهداف العامة المحددة لها إذ أن المختصين لهم دور بارز في التقريب بين وجهات النظر المختلفة في هذا المجال وذلك بإغناء جوهر المناقشة السياسية وزيادة الوعي السياسي مما يؤدي بدوره لتعميق الوعي وترشيد السياسات العامة التي يُسهم المواطنون في اتخاذها بالتعاون مع حكوماتهم [1].

المطلب الثاني

مفهوم الارهاب

تتناول مفهوم الارهاب سماتهِ او اهدافهِ

تعريف الإرهاب لغة واصطلاحاً

لغة:

الارهاب: مصدر الفعل "أرهب" بمعنى أثار الرعب والخوف.

الإرهابي: من يمارس الإرهاب أو ينتمي إلى جماعة إرهابية.

الإرهاب: مصدر الفعل "رهب" بمعنى أصاب الرعب والخوف.

اصطلاحاً:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه عالمياً للإرهاب.

تختلف تعريفات الإرهاب باختلاف الجهات والسياسات والأيديولوجيات.

بعض التعريفات الشائعة للإرهاب:

الاستخدام المتعمد للعنف ضد المدنيين لأهداف سياسية.

الأعمال التي تهدف إلى إثارة الرعب والخوف بين السكان.

الأعمال التي تهدف إلى زعزعة استقرار الدولة أو النظام العام.[2]

1-جيمس اندرسون ، صنع الساسات العامة ،مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

2-حسين علي ابراهيم ، قرارات مجلس الامن بشأن الارهاب (بغداد ، بيت الحكمة 2018) ص 24

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ظاهرة ألارهاب في العراق

1- التعددية : تعدد الجماعات الإرهابية التي تنشط في العراق، مثل تنظيم داعش، و تنظيم القاعدة تعدد دوافع الإرهاب، من دوافع سياسية ودينية إلى دوافع عرقية وقبلية.

2-العنف : استخدام العنف المفرط، خاصة ضد المدنيين، لإثارة الرعب والخوف.

استخدام أساليب عنيفة بشعة، مثل التفجيرات الانتحارية والهجمات الانتحارية.

3-التمويل : تمويل الجماعات الإرهابية من خلال مصادر مختلفة، مثل التبرعات، والاتجار بالنفط والاختطاف مقابل فدية.

4-التعاون الدولي: تعاون الجماعات الإرهابية في العراق مع جماعات إرهابية أخرى في المنطقة والعالم.

استخدام الإنترنت لنشر الأفكار المتطرفة والتجنيد.

5-التأثيرات:

أ-خسائر بشرية ومادية كبيرة.

ب-نزوح الملايين من العراقيين.

ج-تدهور الأوضاع الاقتصادية.

د-تفاقم الانقسامات المجتمعية.

6-التحديات:

أ-عودة تنظيم داعش.

ب-انتشار الفساد.

ج-ضعف المؤسسات الأمنية والقضائية.

د-غياب ثقافة التسامح والقبول بالآخر.

7-الجهود المبذولة:

أ- العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية .

ب-البرامج الإصلاحية لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب .

ج- التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

8- المستقبل: مستقبل العراق يعتمد على قدرة الحكومة على مكافحة الإرهاب ومعالجة الأسباب الجذرية له. ضرورة التعاون بين جميع مكونات المجتمع العراقي لمكافحة الإرهاب وبناء عراق آمن ومستقر.

1-جان بودريار ، روح الارهاب، تاليف بدر الدين (القاهرة ، مكتبة الاسرة ، 2010) ص 106

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

انواع الارهاب :

1-الهجمات الانتحارية: تشمل عمليات تفجير السيارات المفخخة والتفجيرات الانتحارية التي تستهدف المدنيين والمنشآت الحكومية والعسكرية.

2-الهجمات بالأسلحة النارية: تشمل الهجمات المسلحة على المدنيين والقوات الأمنية والتجمعات العامة.

3-الاختطافات: يقوم المسلحون بخطف الأشخاص من أجل فدية أو لأسباب سياسية أو دينية.

4-القتل الجماعي: يتم تنفيذ عمليات قتل جماعي بغرض نشر الرعب والإرهاب بين السكان.

5-الحروب الأهلية: تشمل الصراعات المسلحة بين مجموعات مختلفة داخل العراق تسفر عن مقتل وتشريد العديد من السكان.

هذه بعض الأمثلة على أنواع الإرهاب التي تشهدها العراق، ويجب العمل على مكافحتها بجميع الوسائل الممكنة لتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد.[1]

اهداف الإرهاب:

1- بث الخوف والذعر: يسعى الإرهاب إلى بث الخوف والذعر في نفوس المدنيين، مما يخلق جوًا من عدم الاستقرار والفوضى.

2-زعزعة استقرار الدول: يسعى الإرهاب إلى زعزعة استقرار الدول من خلال زعزعة الأمن الداخلي، وإضعاف الاقتصاد، وإحداث انقسامات اجتماعية.

3-تحقيق أهداف سياسية: قد يستخدم الإرهاب كأداة لتحقيق أهداف سياسية، مثل إسقاط حكومة أو فرض أجندة سياسية معينة.

4-التأثير على الرأي العام: يسعى الإرهاب إلى التأثير على الرأي العام من خلال جلب الانتباه إلى قضية معينة أو إثارة مشاعر الغضب أو الكراهية.

5-التجنيد والتعبئة: قد يستخدم الإرهاب أعمال العنف لجذب انتباه المتعاطفين وتجنيدهم في صفوفه.

6-إرهاب فئة معينة: قد يستهدف الإرهاب فئة معينة من الناس لأسباب دينية أو عرقية أو إثنية أو سياسية.

7-إثارة الفتنة: قد يسعى الإرهاب إلى إثارة الفتنة بين مختلف فئات المجتمع، مما يؤدي إلى صراعات طائفية أو عرقية.

8-نشر الفوضى: قد يسعى الإرهاب إلى نشر الفوضى والدمار في المجتمع، مما يخلق بيئة مواتية للنشاط الإرهابي.[2]

1- رفاه عبدالعظيم الدراجي ، السياسات العامة للامن الوطني لمكافحة الارهاب (عمان ، دار امجد للنشر و التوزيع 2018 ، ص 84

2- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره ، ص 24 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

معوقات وسبل نجاح السياسة العامة لمكافحة ألارهاب في العر اق .

بما ان السياسة العامة العراقية تمثل جماعة الصفوة وغير الصفوة والتي رشحت نفسها لكي تكون في صدارة المجتمع؛ وادارتهِ بتنوعهِ، قد يكون تأثير ادارتهُ من قبل النخبة السياسية بالإيجاب او السلب وانتشار افة الارهاب؛ سنحاول شرحهِ في المطلبين الآتيين:

المطلب ألاول

معوقات السياسة العامة لمكافحة الارهاب في العراق

قبل التطرق الى السبل للنجاح لابد من تناول المعوقات للسياسة العامة ، بل هناك اخفاقات كثيرة، وهذا ما سنحاول شرحهِ من خلال هذا المطلب ومنها الاتي:

اولاً: اثر الأداء السياسي السيء تجاه تعزيز المواطنة (المعوق الاجتماعي):

ان السياسة العامة واجهت الكثير من العقبات في العراق قبل عام 2003 وبعد تغيير النظام السياسي لهذا التاريخ، اذ ان الحقيقة التي لا اختلاف عليها هو ان العراق بلد متلون مجتمعياً بين الوان طيف متعددة، والأكثر منه ان الانتماءات القومية فيها تباينات دينية ومذهبية، مما يجعل الخريطة المجتمعية متباينة [1].

اذ قبل عام 2003 كان النظام السياسي مهيمن على جميع مفاصل المجتمع، واقام حينذاك (تجانس فوقي)، وعمل على الصهر القصري للمكونات، لكن هذا كان قابل للانفجار، (انفجار الهويات المتعددة الفرعية)، وهذا ما حدث بالفعل فبعد انهيار النظام السياسي بعد عام 2003 فلقد برزت بقوة مسألة الهويات الفرعية على الساحة العراقية وانعكس هذا كلهُ على الجانب الاجتماعي فتصاعد (صراع الهويات)،

1-عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي للقسم الدراسات السياسية (بغداد: بيت الحكمة، 2011) ص ص 25-26.

بصورة مفزعة والسبب هو محاولة الاحزاب التي ظهرت بقوة وبعداد كبيرة وكانت بمثابة احزاب الهوية الفرعية من اجل السيطرة على مفاصل السلطة عن طريق حجة المطالبة بحقوق الهويات الفرعية للمجتمع وتمثيلهم [1].

و تعرف دائرة المعارف البريطانية لفظ (مواطنة Citizenship) "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، بما يتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة- أي المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات" [2].

إن ما عاناه الشعب العراقي في السابق وبقى مستمر هو بسبب غياب الحس الوطني والانتماء الصافي لأرض هذا الوطن الذي أسهم بزيادة زخم الولاءات والانتماءات الفرعية خوفا من التصفية والإقصاء الأمر الذي ولّد تأزمات اكبر واخطر عن السابق واسهم في تعقيد المشكلة،[3].

أن المواطنة تشكل البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف الأفراد (المواطنين) طبقيا وثقافيا وعقائديا ودينيا، ويتجلى ذلك بالتقيد بأنظمة المجتمع وقوانينه وتحمل المسؤوليات تجاهه، الاستقرار النفسي والاجتماعي والسياسي والعمل لتحقيق أهداف جماعية معينة تقوم على مشاركة جميع العناصر المكونة للسكان في العمل ضمن إطار نظام سياسي معين، وعلى أساس هذا الاستعداد وهذا النظرة يكون الإيمان بمستقبل ووجود تلك الجماعة ولجميع العناصر المكونة لها بعيدا عن انتماءاتهم الثانوية الأخرى، ان تحقيق او معالجة مسألة ارتفاع شأن الهوية الوطنية العراقية تحتاج لإداء سياسي فعال يتمثل بتحسين الخطاب للقوى السياسية ومن ثم عليها تتبع العقلية المنفتحة والحضارية"

1- يزن خلوق محمد،" حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق"، مجلة قضايا سياسية، العدد 66 (بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022). ص ص 433-434

-علي خليفه الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة القومية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 264 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص 66.

2-سامي خليل، "المواطنة الديمقراطية أساس تكامل المجتمع العراقي"، مجلة المواطنة والتعايش، العدد 2 (بغداد، مركز وطن للدراسات، 2007) ص 9.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

اثبتت الممارسات الحكومية بعد عام 2003 ان النخبة السياسية الحاكمة في العراق قسمت العراق طائفياً ومذهبياً وركزت هذه المقاربة على ايجاد ممثلين طائفيين اكثر من تركيزها على معالجة الانقسامات الطائفية، وقامت النخبة السياسية بتوزيع المناصب توزيع طائفي محاصصاتي بين (المكونات)، اضافة ان القوانين والنظم الانتخابية التي تستند على التمثيل النسبي والقوائم الحزبية المغلقة عززت الانقسامات واضافت اليها طابع شعبي مؤسساتي[1].

ثانياً: المحاصصة السياسية واثرها على السياسة العامة (المعوق الاقتصادي):

ان المحاصصة السياسية* المتبعة بعد عام 2003 ادت الى اضعاف مؤسسات الدولة (وخاصة المؤسسة العسكرية والامنية) وهذا لا يرضي المواطنين، حيث تعتمد النخب السياسية على التجاذبات وعلى الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية على حساب الاطراف الاخرى وهذا ادى الى تقسيم المناصب المهمة والوزارات السيادية تقسيم محاصصاتي لا يعتمد على المعايير المهنية والعلمية في تولي المناصب الرسمية وغير الرسمية في البلاد [2].

1-سعد شهاب احمد، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2021)، ص 164.

*المحاصصة السياسية: يشار لها : "الإجراءات التي تتخذ بالتوافق بين مختلف التيارات المذهبية والقومية من اجل تمثيل نسبي لجميع الطوائف والقوميات في الحكومات بما ينسجم مع كثافتهم السكانية، وذلك بإسناد مناصب ومراكز تختلف في أهميتها ووزنها السياسي لممثلي هذه الطوائف والقوميات"، للمزيد ينظر: عماد مؤيد جاسم، التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول، (ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى، 2010)، ص 450.

2- فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، (دهوك: مركز دراسات السلام وحل النزاعات، 2014)، ص20.

فالمحاصصة ادت لتراكم المشاكل العامة وخاصة مشكلة البطالة والفقر حيث ادى استمرار زيادة معدلات البطالة، والبطالة المقنعة بسبب التشريعات الحكومية في بناء القطاع الخاص، اضافة الى تكدس الاف الخريجين وحملة الشهادات العليا وبقائهم دون تعيينات ولد سخطاً و مطالبة بإصلاحات اقتصادية[1].

كذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير وذلك بسبب انخفاض او انعدام النشاط الاقتصادي مثل عدم وجود صناعات محلية وطنية واهمال القطاع الزراعي من قبل المواطنين بسبب عدم وجود دعم حكومي اضافة الى المشاكل الامنية خارج حدود المدن حيث تكون مناطق القرى والارياف مناطق هشة امنيا، مع اعتماد الاقتصاد الرجعي بشكل شبه كلي على تصدير النفط، واذا افترضنا ان اسعار النفط غير مستقرة خاصة بعد جائحة كورونا عام 2019، فأن عدم الاستقرار هذا ينسحب على الحياة السياسية والاجتماعية للمواطن العراقي[2] .

اذ لابد من سياسة اقتصادية حكيمة بعيدة النظر من أجل المحافظة على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ولابتعاد عن الاعتماد على مورد اقتصاديا احادي كما هو حال كثير من دول عالم الجنوب، وهذا يمثل شرطا اساسيا لمواجهة التحدي لأصحاب القرار، وتؤثر الأبعاد الاقتصادية العالمية المختلفة في الأداء السياسي، فنرى الكثير من التحليلات السياسية تشير على أن هنالك ترابط بين الاختيارات السياسية الحكومية لدولة ما والتوازن الطبقي لديها، وان اصحاب القرار سواء في الدول المتقدمة أو دول عالم الجنوب يواجهون تحديات منها كيفية الابتعاد وتجنب حدوث كساد دولي قد يؤثر في الوضع الداخلي لاقتصاد الدولة بالسلب على المواطنين وانعكاسه[3].

1-خالد روكان عواد، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات، (جامعة الانبار: كلية الادارة والاقتصاد ، 2015)، ص7.

2-احمد عمر، واقع البطالة في العراق وتحديات معالجتها، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: www.shakirycharity.org

3-منظمة الأمم المتحدة، الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق 2008،(نيويورك: منظمة الأمم المتحدة،)2008، ص5

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً: التدخل الخارجي واثرهِ في السياسة العامة (المعوق السياسي):

تشكل النظام السياسي الجديد بعد عام 2003 والذي لم يؤخذ رأي الشعب العراقي في تشكيله والذي ولد رفض للعملية السياسية الجديدة مما شكل جهات مناهضة له وبدأت اكثر حدة لدى المكون السني حيث اعتبر اكبر الخاسرين في العراق الجديد، اذ قامت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بتشكيل نظام الحكم لعراق ما بعد التغيير على اساس طائفي وليس وطني اضافة الى قرارات (بول بريمر) مثل حل الجيش العراقي والمؤسسة الامنية، ففشل الاداء السياسي للحكومات المتعاقبة وخاصة منذ عام 2005 وتسلم السلطة عن طريق انتخابات تشريعية رسمية، في توفير ابسط مقومات الحياة وسوء عمل المؤسسات الرسمية، حيث يعاني النظام السياسي من ازمة معقدة في كافة قطاعات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ساهمت هذه الازمة في التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي واصبحت مؤسسات الدولة ضعيفة واثرت بالسلب على ادارة التنوع المجتمعي وبالتالي اندماجهم بالشكل السليم،[1]

وتأثرت العملية السياسية والصراعات الاجتماعية منذ نشوء الدولة في العراق واغلبية بلدان ما بعد الاستعمار بتدخل واملاء خارجي في نشأتها، فقد ارتبطت بتوجهات الدول الاستعمارية كبناء انظمة سياسية –أهلية تابعة، إضافة الى وجود سلطة تنفيذية طاغية متسلطة محتكرة للقوة ومتحالفة مع العسكر لسحق المجتمع المدني لان طبيعة اغلبية الدول حديثة النشوء ولاسيما في العالم الثالث فرضت من الاعلى من قبل الاستعمار والدولة في هذه الحالة لا تستطيع ان تعبر عن خصوصيتها الثقافية وتطورها التاريخي ولا عن مكوناتها الحضارية والسلطة في هذه الحالة لا تكون انعكاساً للظروف الداخلية[1]

ان اداء النخبة السياسية العراقية، التي كان يعول عليها ان تلعب دورا فاعلا في استقرار البلد بعد انهيار النظام السياسي لعام 2003، وتشكل عنصرا مؤثرا في تحديد المسارات الصحيحة لحركة المجتمع، أضحت جزء من المشكلة، بل تخلق المشكلة فبدلا ان توقع ان تترفع عن القضايا الجزئية، وتتجاوز الخلافات الطارئة،

1-ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 2004) ص228.

2-زيد عبد الوهاب، ازمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003 (القرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2020) ص5

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التي افرزتها سياسات النظام السابق، والاحداث التي اعقبت سقوطه، وتتحرى مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة ، وتقرأ الاحداث بموضوعية ومسؤولية عالية، وتسعى الى توحيد المجتمع وتحقيق التعايش السلمي، وبلورة الموقف الصحيح ازاء التحديات الجسيمة التي تواجهه، بدل ذلك، اخذت تمعن في اعتماد سياسة التخندق الطائفي، والخطاب الفتوي، واثارة عوامل التفرقة، وتبادل الاتهامات، وتغليب المصالح الفئوية والشخصية على المصالح الوطنية، كل ذلك ادى الى تأزيم الوادع المجتمعي مما انعكس سلبا على واقع سياسات التعايش السلمي في العراقية، واسدى في نهاية الأمر خدمة مجانية لأعداء المجتمع العراقي، من يعلمون او لا يعلمون [1].

المطلب الثاني

سبل نجاح السياسة العامة لمكافحة الارهاب في العراق

ان لكل سياسة عامة بعض الايجابيات وان كانت لاتصل للمستوى المنشود في البلد، مع هذا تذكر من خلال عملها على ارض الواقع لن تأثيرها سوف يمس المواطنين ومنها مكافحة الارهاب اينما وجد، وهذا ما سنحاول شرحهِ من خلال هذا المطلب بعض الامور الاتية:

اولاً: اثر السياسة العامة على تعزيز الهوية الوطنية العراقية:

تعكس الهوية الوطنية سمات وثقافة الشعب والامة وهي تتخطى الولاءات الضيقة دون ان يؤدي ذلك الى محوها بالضرورة، و العراق قبل عام 2003 وبعد تغيير النظام السياسي لهذا التاريخ، فان الحقيقة التي لا اختلاف عليها هو ان العراق بلد متلون مجتمعياً بين الوان طيف متعددة، والأكثر منه ان الانتماءات القومية فيها تباينات دينية ومذهبية، مما يجعل الخريطة المجتمعية متباينة، الواقع ان كلاً من البعد المذهبي والقومي والعشائري في العراق قد سيس بعض جوانبه، فلم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة،

1-نخبة من الباحثين، الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق (بغداد: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 2008) ص72.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بقدر ما اصبح الاختلاف متغيرا متعلقا بشرعية العمل السياسي وقبوله من قبل كل او بعض العراقيين، بل وغاب الاجماع طالما تعلق بالبعد السياسي للاختلاف الاجتماعي بين العراقيين [1].

وفق هكذا معطيات امر صعب ان لم يكن غير واقعي على الاقل تحقيق هوية وطنية جامعة، اذ لابد من اتخاذ بعض الخطوات من قبل النخب في القريب الاجل من أجل اعادة بناء هوية وطنية، وبناءً لما تقدم فان لنجاح عملية اتخاذ سياسة عامة تعزز الهوية الوطنية وتطرد بيئة الارهاب هنالك عوامل عديدة نذكر منها الاتي : [2].

– التجنيد الالزامي أي بمقدور الجيش ان يودي دور قوة الاندماج في المجتمع وذلك من خلال طبيعة تكوينه المتمثلة في اندماج افراد ذوي الأصول والانتماءات العرقية والقبلية والدينية المتمايزة في بوتقة واحدة.

–اعتماد ثقافة وطنية شاملة لعموم أعضاء الجماعة الوطنية.

– تفكيك الولاءات والانتماءات الفرعية

– بناء منظومة قيم توحيدية تعلي من شان الوطن

علماً ان الفقرة الاساسية كانت في طرح فكرة التجنيد الالزامي عام 2022 وعرضه على البرلمان الا انه لم يلاقي المقبولية الكاملة من قبل النخبة السياسية لأسباب مجهولة اذ قرر مجلس النواب العراقي تأجيل القراءة الأولى لمشروع قانون خدمة العلم (الخدمة العسكرية الإلزامية) إلى جلسات مقبلة. وخدمة العلم توقف العمل بها في العراق منذ نحو 20 عاماً[3].

1–عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

2–يزن خلوق محمد،" حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق"، مصدر سبق ذكره، ص21.

3-قانون التجنيد الالزامي واثارة الجدل حوله، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/politics

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانياً: قانون مكافحة الارهاب العراقي لعام 2005-2016:

بعد التغيير السياسي عام 2003 أصبحت الحاجة ماسة لتشريع قانون خاص ومستقل لمكافحة الإرهاب في العراق نظرا لتزايد العمليات الإرهابية وتهديد حياة المواطنين في العراق لذا وافقت الجمعية الوطنية العراقية على قانون رقم١٣ لسنة ٢٠٠٥ وتضمن هذا القانون تعريفا للإرهاب في مادته الأولى بأنه " كل فعل أجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة تستهدف فردا او مجموعة أفراد او جماعة او مؤسسات رسمية او غير رسمية او وقع الأضرار بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني او الاستقرار والوحدة الوطنية او إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس واثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية "، فضلاً عن الإشارة إلى الجرائم التي تمس امن الدولة المادة، ولدفع عجلة التنمية الى الإمام والتي من شأنه القضاء على الهجمات الإرهابية والحد من التفاعل مع القائمين بها بأي شكل من الإشكال الدعم والمساندة [1].

لقد كان العراق في السنوات بعد التغيير للنظام السياسي هدفاً لعدة هجمات إرهابية مُميتة ومحاولات أخرى كثيرة لتنفيذ مثل هذه الهجمات؛ التهديد الذي تواجهه الدولة العراقية مُتعدد الأبعاد من عودة المُقاتلين الإرهابيين الأجانب من مسارح الصراع الدولي إلى الإرهابيين المحليين مستوحاة أو موجهة لإلحاق الضرر بالمجتمع والدولة. ويمكن تلخيص أهداف استراتيجية العراق لمُكافحة الإرهاب في ثلاثة أسُس رئيسة تتعلق بالمنع والملاحقة القضائية والحماية؛ مُحاربة (داعش) في سوريا والعراق، مراجعة وتقييم لدور التحالُف الدولي، وعلى النحو الاتي نذكر منها: [2].

- **منع الإرهاب** : سواءً من خِلال القانون الجنائي أو فرص تدابير إنفاذ القانون الرامية إلى تعطيل الهجمات الإرهابية أو إعدادها؛ ومن خلال تدابير متعددة الأوجه طويلة الأجل تهدف إلى منع وقوعها التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب، بما في ذلك مكافحة التجنيد والتدريب ونشر الإرهابيين إيديولوجيا وتمويل الإرهاب.

1-قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم 3 السنة 2005 المادة رقم 1.

2-المركز الأوروبي لدراسات مُكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات والتقارير ، استراتيجية العراق لمُكافحة الإرهاب ،، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.europarabct.com

- **محاكمة الإرهابيين:** ضمان أن تكون الجرائم الإرهابية المرتكبة في أوروبا أو في الخارج التحقيق بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والأسرع، وأيضا من خلال التعاون القضائي والدولي الفعال، وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة
- **الحماية من الإرهاب:** حماية جميع الاشخاص الموجودين في أراضي العِراق من خطر الإرهاب؛ مع توفير الأمن للشعب وحماية الاهداف المُحتملة للهجمات الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الكبيرة التي تستهدف البُنى التحتية والأماكن العامة، وتقديم المُساعدة والدعم لضحايا الإرهاب.

و ضمن ما جاءت بهِ السياسة العامة في استراتيجية مُكافحة الإرهاب في العِراق لعام2016 نذكر البعض منها: [1].

1- إنَّ الدور الأساسي في هزيمة (داعش) والعصابات الارهابية جاءت بإرادة وتضحيات الشعب العراقي وأجهزتهُ الأمنية والعسكرية كافة، وقوة وتكاتف مكونات المُجتمع العِراقي في وجه هذه العصابات.

2- يشارك القسم في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف العنيف، واستراتيجية وطنية لمكافحة الارهاب ومكافحة تمويله وتجفيف منابعه والاستفادة من الخبرات المحلية التي اكتسبها في مواجهة هذه التنظيمات وتتضمن هذه الاستراتيجية ملامح مهمة على الاصعدة الدبلوماسية والامنية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية كافة.

3- سعى العراق مِنذ 2014 من خلال جهدهُ الدبلوماسي الى الاضطلاع بدور محوري لمُحاربة عصابات (داعش) الارهابية، وقد حفزت الحكومة العراقية المجتمع الدولي بتوجيه الرسائل اليه لتشكيل تحالف دولي لمحاربة التنظيمات الارهابية، ولزيادة التعاون والتنسيق الأمني لدعم وتسليح وتدريب القوات العراقية بصنوفها كافة، للوقوف بوجه الارهاب، باعتبار ان العراق كان في مقدمة الدول التي تواجه الارهاب.

1-المركز الأوروبي لدِراسات مُكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدِراسات والتقارير، استراتيجية العِراق لمكُافحة الإرهاب، مصدر سبق ذكره.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً: - اعادة النظر في اداء السياسة العامة العراقية وهذا يعتبر عامل مهم لإبعاد الارهاب:

إن مهمة النخب السياسية في العراق بعد سقوط النظام السياسي عام 2003، هي مهمة صعبة ولكن ليست مستحيلة التحقيق اذ تحتاج من النخب التنازل فيما بينهم من أجل إدارة التنوع المجتمعي ويمكن ان نسميها بمهمة (العمران الذاتي) أي أضفاء شرعية للنظام السياسي من خلال تطبيق أسس الديمقراطية الصحيحة، وهذا يتطلب من النخبة السياسية العراقية العمل على الاتي: [1].

-إعادة النخبة السياسية الثقة فيما بينهم.

- الابتعاد عن التنافر السياسي المستمر.

وبما إننا في القرن الواحد والعشرين؛ إن سمتها المميزة للدولة لكي تصبح ذو سلطة ونظام مؤسساتي بامتياز هو ان تختار (الخيار العقلاني) للنخب السياسية وهذا هو الحل المناسب؛ بل يمكن الحل الوحيد من أجل بلورة وادارة التنوع المجتمع وهو يتحقق من خلال الاتي: [2].

- تعبئة إمكانيات الدولة لخدمة المجتمع..

- المساواة والعدل في تطبيق القانون لكي يضفي شرعية النظام السياسي واطمئنان المجتمع لها.

لقد استطاعت تظاهرات 2019/10 من تكوين رأي عام مستاء ورافض لأداء النخبة السياسية الحاكمة من خلال مراقبة الأداء السياسي والمؤسساتي للوزارات والدوائر الخدمية الحكومية، لأول مرة في تاريخ العراق الحديث قام الشعب بالإطاحة بالحكومة بطريقة سلمية وهذا يشكل نقطة تحول كبيرة، حيث اجبرت الحكومة على الاستقالة واتيان بحكومة السيد (مصطفى الكاظمي) عام 2020/5/7، واستطاعت حل مجالس المحافظات وتغيير قانون الانتخابات بقانون جديد مع تحديد موعد لانتخابات تشريعية مبكرة جرت عام 2021[3] .

1-ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص228.

2- حسن بشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات،(القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000)، ص18.

1-فراس ناجي، ثورة تشرين واعادة تأسيس الهوية الوطنية العراقية، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) متاح على الرابط الاتي: https://www.ahewar.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعاً: مكافحة الفساد المالي والاداري (الفساد السياسي):

وان السبل في مكافحة الفساد تكمن في الابتعاد عن المحاصصة واعتماد فقرات الدستور الدائم لعام 2005 الابتعاد عن حصر المناصب الرئاسية الثلاث من قبل مكونات معينة جرى العرف السياسي على اتباعها، وجعلها حقاً مملوكاً لجميع المكونات ولكفاءة من يشغلها، وإصلاح المؤسسات الامنية العراقية، وعدم اخضاعها للمحاصصة، ومعالجة الضعف في فعالية الأداء السياسي الحكومي من خلال تقليل نسب البطالة، وعدم الاعتماد على التعيين في القطاع العام، ولابد من توفير الارضية المناسبة للاستثمار الخارجي، وتشجيع القطاع الخاص، وكذلك عدم الاعتماد على الاقتصاد الرجعي للنفط، وان يتم ابعاد الجانب الاقتصادي عن السياسي [1].

وايضاً نتيجة ا(لاختلاف السياسي النخبوي) المستمر بعد التغيير طرحت في الدورة الانتخابية الخامسة عام 2021 واستمرت لعام 2022 لحين ما تشكلت و تم اختيار الكابينة الوزارية لمجلس الوزراء، فكرة حول (حكومة الاغلبية) بدل الحكومات السابقة، أي أن الكتلة الاكبر هي التي تشكل حكومة اغلبية والسبب أن الشراكة او ما عرفت بالمحاصصة التوافقية وبعد اربع دورات انتخابية سابقة كانت فاشلة نتيجة ايمان النخب بالمحاصصة؛ اذ شهدت اكثر من انسحاب في اغلب الاحيان، وان الوزراء لم يكن من اختيار رئيس الوزراء بل وفق شراكة توافقية مما جعل قيد على رئيس السلطة التنفيذية وان اراد العمل غير قادر على ادارة البلد بشكلٍ رشيد وجيد؛ هنا أصبحت الحكومة هي بمثابة (حكومة سياسيين) وليس (حكومة مهنيين اكفاء) تخدم التنوع المجتمعي العراقي وتساهم في سياسة عامة ناجحة وتبعد الارهاب عن المواطنين[2].

1-سعد شهاب احمد، الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005، مصدر سبق ذكره، ص163.

2-نصار الحاج، حكومة الاغلبية اصبحت واقعاً، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.ina.iq

ومن السبل ايضاً في مكافحة الفساد في العراق وهو اداء الاعمال الادارية والخدمات الحكومية باستخدام وسائل تقنية المعلومات والاتصالات اي انها تعني الاستفادة من التطبيقات التقنية والمعلومات في جميع وظائف الادارة الحكومية، وهذا ما تم بقرار من مجلس رئاسة الوزراء عام 2016 من أجل اعتماد (الحوكمة الالكترونية) للحد من ظاهرة الفساد، فلو طبقت بالشكل الصحيح لصبحت بالفعل عملية تغيير العلاقات بين المؤسسات والمواطنين اذ من خلال تكنلوجيا المعلومات يمكن تقديم الافضل للمواطنين وتمكينهم للوصول الى المعلومات مما يوفر المزيد الشفافية وتحجيم الفساد والتي اساسها يتم هندسة نظام الدولة[1].

خامساً: الحفاظ على وحدة البلاد من الارهاب ومكافحتهِ.

يمكن القول ان هنالك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وتوسيع وظائف النظام (قدرة النظام على التغلغل) اذ ان ارتفاع مستوى الاندماج بين مكونات المجتمع يمنح النظام السياسي قدرة اكبر على التغلغل في المجتمع، وكلما انخفض الاندماج انخفضت نسبياً قدرة النظام السياسي في السيطرة على المجتمع[1].

نلحظ بعد عام 2017 الذي اعتبر عام النصر على (داعش)، ومروراً بعام 2019 التي تمثلت باحتجاجات تشرين أنها غيرت الاداء السياسي للنخبة السياسية الحاكمة ولو بالجزء الضعيف ؛ اذ ساهمت في تغيير وجهات النظام القديم للسياسة الطائفية واستبدلته بخطاب عراقي وطني وللمرة الاولى منذ عام 2003 انتقل التركيز من الخطاب الطائفي الى نقاش جدي بشأن الوحدة الوطنية والسلام المجتمعي، ويشير مفهوم السلام المجتمعي الى المناطق التي تمت استعادتها من (داعش) مما سهل عملية اصلاح النسيج الاجتماعي الممزق في المجتمعات المحلية، لذلك لا يجب ان تنظر النخبة السياسية الحاكمة الى الاحتجاجات على انها تهديد بل عليها الاستفادة منها لتعزيز التركيز على الوحدة الوطنية العراقية، والابتعاد عن خطر فكرة تقسيم البلاد ان تحققت حقوق الوطنية للمجتمع [1].

1- وليد سالم محمد، "تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة"، مصدر سبق ذكره، ص20

2-حامد عبد الحسين، الحوكمة الالكترونية في العراق، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://annabaa.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

ان دراسة السياسة العامة في اي مجتمع لهُ أهمية كبرى وخاصة مكافحة الارهاب ان وجد، وذلك لان طبيعة المجتمعات السياسية تبين ان السلطة لا يمكن ان تمارس بواسطة الجميع، وأنه لا بد أن يكون هناك هيئة تقوم بدور إدارة شؤون المجتمع من خلال اتخاذ سياسة عامة رشيدة وناجحة سواء كان ذلك في اكثر النظم الديمقراطية او اشدها استبداداً، وبقدر ما تنجح تلك السياسة العامة في احتواء المشاكل ان وجدت ومنها الارهاب في بلدانها بقدر ما تنجح في تحقيق استقرار نظامها ومجتمعاتها واندماجها بشكلاً سليم، وأن النظام السياسي بعد عام 2003 لم يكن مستوعباً للبعد الاجتماعي، لذا جاءت الدولة وكأنها بناء خارجي ليس له علاقة بالمنظومة الاجتماعية، ويمكن القول هنالك نقطة حساسة وهي عدم التوازن بين الجانبين – الاجتماعي والسياسي- فبدون إصلاح هذه المعادلة، يصعب اتباع سياسة عامة لبناء الدولة العراقية على اسس سليمة .

استنتاجات

1- إن نجاح السياسة العامة في العراق يستلزم وجود رغبة في ذلك مع وجود تخطيط تسبقه تعبئة جماهيرية باتجاه تحقيقها، وهو ما يتطلب من القوى السلطوية الأخذ بزمام المبادرة لتحقيق ذلك.

2- لابد من وجود إرادة سياسية حقيقية رشيدة لإبعاد الارهاب عن العراق، من خلال العقلية المنفتحة والحضارية من أجل استيعاب الاختلافات، وابتعادها عن التنافر والصراع، و قادرة على تحقيق عملية الاصلاح السياسي وبعيدة عن العرف السياسي (المحاصصة) الذي اتبع بعد التغيير لعام 2003.

3-ايجاد تكوين اصول وقواعد وممارسات وعمل ممنهج في برنامج الحكومة من اجل تطوير الاليات المتبعة من انجاح مكافحة الارهاب بشكل مستمر ودائم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

9-نخبة من الباحثين، **الطائفية في العراق: مقاربات في الجذور وسبل الخروج من المأزق**،(بغداد: الحضارية للطباعة والنشر ،(2008).

10-وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014).

ثالثاً: البحوث والدوريات العلمية:

1- عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية، في: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، **المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية**،(بغداد: بيت الحكمة، 2011).

2-علي خليفه الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة القومية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 264،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001،).

3-سامي خليل، "المواطنة الديمقراطية أساس تكامل المجتمع العراقي"، مجلة المواطنة والتعايش، العدد 2 (بغداد، مركز وطن للدراسات، 2007).

4-يزن خلوق محمد، "النظام السياسي واليات صنع السياسة العامة في اردن"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد 23، (تكريت، كلية العلوم السياسية، 2021).

5-يزن خلوق محمد،" حوكمة السياسات العامة وبناء الدولة في العراق"، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 66،(بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022).

6-عماد مؤيد جاسم، **التوزيع الاسترضائي للسلطات وأثره في الاستقرار السياسي في العراق**، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الأول، (ديالى: كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى، 2010) .

رابعاً: الرسائل والاطاريح العلمية:

1- إستبرق فاضل ،**مقومات رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة النهرين، بغداد، 2007).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر

القران الكريم.

- المصادر العربية:

أولاً: الوثائق:

1- قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم 13لسنة 2005 المادة رقم 1.

2-منظمة الأمم المتحدة، **الوضع الاقتصادي العالمي وأفاق 2008**، نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، 2008.

ثانياً: الكتب:

1- خيري عبد القوي، دراسة السياسة العامة،(الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1989).

2- علي الدين هلال ، تحليل السياسة العامة: قضايا نظرية ومنهجية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨).

3- جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمه: عامر الكبيسي،(عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999).

4- فهيل جبار جلبي، **المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003**، (دهوك: مركز دراسات السلام وحل النزاعات، 2014).

5-حسن بشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**،(القاهرة: دار الثقافة للنشر، 2000)

6-خالد روكان عواد، **الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات**، (جامعة الانبار: كلية الادارة والاقتصاد ، 2015).

7-ميثم الجنابي، **العراق ورهان المستقبل**،(دمشق: دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 2004).

8-زيد عبد الوهاب، **ازمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003**، (القرة: مركز دراسات الشرق الاوسط، 2020).

2- سعد شهاب احمد، **الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على الاداء السياسي للنظام السياسي العراقي بعد عام 2005**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (الموصل: جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية 2021).

خامساً: الانترنت:

1-احمد عمر، **واقع البطالة في العراق وتحديات معالجتها**، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: www.shakirycharity.org

2-**قانون التجنيد الالزامي واثارة الجدل حوله**، نقلا عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/politics

3-**المركز الأوروبي لدراسات مُكافحة الإرهاب والاستخبارات**، وحدة الدراسات والتقارير، استراتيجية العراق لمكُافحة الإرهاب :، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.europarabct.com

4-فراس ناجي، **ثورة تشرين واعادة تأسيس الهوية الوطنية العراقية**، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) متاح على الرابط الاتي: https://www.ahewar.org

5-نصار الحاج، **حكومة الاغلبية اصبحت واقعاً**، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://www.ina.iq

6-حامد عبد الحسين، **الحوكمة الالكترونية في العراق**، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، متاح على الرابط الاتي: https://annabaa.org

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner